مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (1)، جوان 2022، ص.ص:37-50

الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على آداء الاقتصاد الجزائري

The economic effects of The Novel Corona virus (COVID-19) on the Algerian Economic Performance

شوقي بورقبة *[1]

[1]مخبر LEMAC، جامعة فرحات عباس سطيف1، bourakba.chawki@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام:2022/05/06 تاريخ القبول:2022/05/17 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

يعتبر تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي تأثيرا كبيرا، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.

نسعى من خلال هذه الورقة الاضطلاع على تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19) على أداء الاقتصاد العالمي والجزائري والوقوف على أهم السياسات المالية والنقدية المتخذة لمواجهة الآثار السلبية لهذا الفيروس.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاقتصاد العالمي سيشهد انخفاضا في مستوى النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى ركود اقتصادي حاد جدا في النصف الأول من عام 2020، وأن طبيعة الركود يعتمد على السياسات والإجراءات المالية والنقدية المتخذة من طرف حكومات الدول والبنوك المركزية. كما سيشكل كورونا مع انهيار أسعار النفط أثرا سلبيا مزدوجا على دول المصدرة للبترول مثل الجزائر..

الكلمات المفتاحية: فيروس كورنا، الآداء، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الجزائري.

ترميز JEL : (E66، F26)

Abstract:

The impact of the Corona virus on the global economy is a major one, as it hindered production, supply and air transport throughout the world, weakened global demand, isolated countries and placed them under quarantine, and hit the financial, aviation, transportation and tourism sectors with heavy losses.

Through this paper, we seek to know the repercussions of the Corona virus (Covid 19) on the performance of the global and Algerian economy, and identify the most important financial and monetary policies adopted to counter the negative effects of this virus.

The study reached a set of results, the most important of which is that the global economy will witness a decline in the level of economic activity and lead to a very severe economic recession in the first half of 2020, and that the nature of the recession depends on the policies and financial measures taken by the countries. Corona, with the collapse of oil prices, will also have a dual negative impact on oil-exporting countries such as Algeria.

Keywords: Corona Virus, Performance, The world economy, the Algerian economy.

JEL Classification Codes: (E66 ،F26)

*** المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تواصل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلحاق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس، ومع افتراض أن بلوغ ذروة الجائحة والاحتواء اللازم لها في الربع الثاني من العام، ثم انحسارها في النصف الثاني من العام، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع -3% في عام 2020، هبوطا من 6,3 نقطة مئوية في يناير 2020. وهذا ما يجعل "الإغلاق العام الكبير" أسوأ ركود منذ سنوات "الكساد الكبير"، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية(IMF, 2020) .

وللمرة الأولى منذ "الكساد الكبير" يصيب الركود كلا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فمن المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة -6,1% هذا العام. كذلك يُتوقع لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات مستويات النمو الأعلى بكثير من الاقتصادات المتقدمة أن تتحول إلى معدلات نمو سالبة تبلغ -1,0% في عام 2020 و -2,2% إذا استُثنيت الصين. ومن المتوقع أن ينكمش متوسط دخل الفرد في أكثر من 170 بلدا. كذلك تشير التوقعات إلى تحقيق تعافٍ جزئي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2021. (OCDE, 2020)

وهناك عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، وتداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية، وأسعار السلع الأولية ، والتحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية.

اشكالية البحث

من خلا هذا الطرح تتضح إشكالية هذه الورقة والتي يمكن طرحها في السؤال الرئيس التالي:

ماهي الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد كوفيد19 على آداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري؟

محاور الدراسة

حيث سيتم تناول هذه الورقة من خلال ثلاثة محاور أساسية:

- التداعيات العامة لفيروس كورنا على الاقتصاد العالمي؛
- السياسات المالية والنقدية المتخذة من طرف الدول؛
- تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري.

2. التداعيات العامة لفيروس كورنا على الاقتصاد العالمي

تعتبر الصين صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة 17% من حجم الاقتصاد العالمي، وهي أكبر مصدر للبضائع حول العالم، إذ تمده بثلث احتياجاته من المنتجات الصناعية، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، لذلك عندما يتأثر الاقتصاد الصيني فلا بد أن يتأثر العالم، ولو طال أمد هذه الأزمة فسيسهم ذلك في ارتفاع

تكاليف الإمداد والإنتاج العالمي، وهناك كثير من شركات التصنيع العالمية التي تعتمد على سلاسل إمداد من الصين.

1.2. آراء الهيئات العالمية حول تأثير فيروس كورنا على الاقتصاد العالمي

ويمكن ذكر أهم التداعيات العامة على الاقتصاد العالمي حسب آراء العديد من الهيئات العالمية في النقاط التالية:

توقعت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 بوتيرة أكبر مما شهده عام 2019. حيث خفّض الصندوق توقعاته للنمو في العام الحالي بحوالي 0.4% على الأقل (IMF, 2020)؛

توقّع خبراء وكالة بلومبرج أن يكون العام الحالي الأسوأ منذ الركود العالمي الذي بلغ ذروته في عام 2009، وأن يفقد الناتج العالمي حوالي 2.7 تريليون دولار بنهاية 2020، وذلك على فرض استعادة الاقتصاد العالمي عافيته بحلول الربع الأخير من نفس العام، وسيكون الوضع أكثر سوءاً في حال عدم تحقق تلك الفرضية؛ (Bloomberg, 2020)

يتوقع خبراء معهد التمويل الدولي بأن انخفاض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سيصل إلى 1.3% مسجلاً بذلك انخفاضاً من 2% عمّا كان عليه في السابق، وللصين إلى 4% نزولاً عن 5.9% في السابق، مما يدفع النمو العالمي لتسجيل أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية، بما يقترب من 1% فقط، وهو ما يقل كثيراً عن نمو بنسبة 2.6% في 2019؛(IIF, 2020, p. 2)

خفضت كابيتال إيكونوميكس البحثية توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 0.5% ليصبح 2% فقط نتيجة للأزمة .وأشارت إلى أنه على الرغم من أن الاقتصادات الأقوى في المنطقة قد تمتص الصدمات المؤقتة لأسعار النفط، فإن اضطراب حركة التجارة وسلاسل التوريد قد تثبط النمو الاقتصادي. (capitaleconomics, 2020)

ويمكن توضيح أهم السيناريوهات المرتقبة لنمو الاقتصاد العالمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01):السيناريوهات المرتقبة لنمو الاقتصاد العالمي

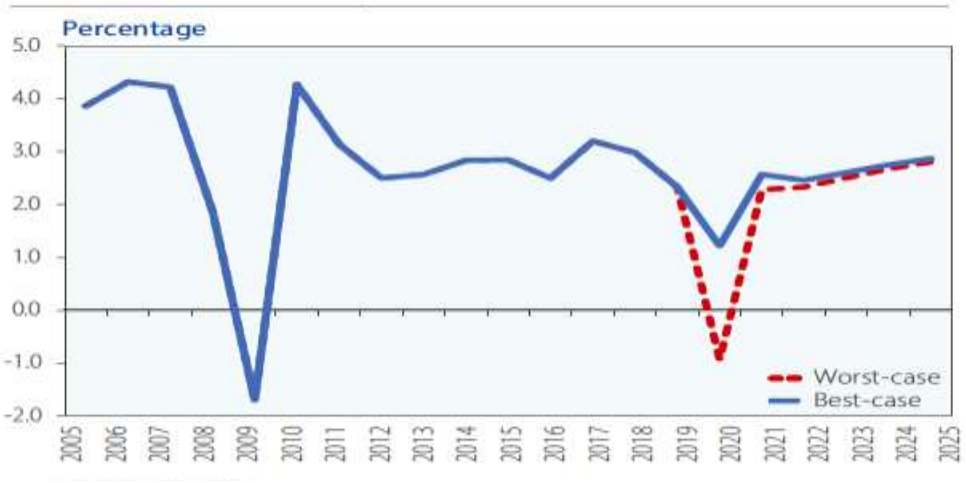

Source: UN DESA

حيث يلاحظ أنه حسب السيناريو الأحسن فإن معد النمو سينخفض إلى 1.5 بالمائة، وحسب السيناريو الأسوء سننخفض معد النمو العالمي إلى تقريبا -01 بالمائة.

2.2. مجالات تأثير فيروس كورنا على الاقتصاد العالمي

هناك عدة مجالات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي:

الشكل رقم(02):مجالات تأثير فيروس كورنا على الاقتصاد العالمي

المصدر: خالد الخاطر(2020)، قنوات التأثير وجهود الدول.. كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي؟، جريدة الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/29/

- **الأسواق المالية**

حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها، وفي أسواق الائتمان سجلت فروق العائد ارتفاعا كبيرا، وخاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، وقروض الرفع المالي، والدين الخاص، حيث وصل نشاط الإصدار إلى حالة من التوقف.

ورغم تدخل البنك المركزي الأميركي بخفض أسعار الفائدة إلى مايقارب الصفر لتحفيز الطلب وضخ 700 مليار دولار، والدخول في برامج مبادلة مع البنوك المركزية الرئيسية لتوفير السيولة الدولارية حول العالم، وتجنب شح السيولة وتجمد أسواق المال فإن رد أسواق المال جاء معاكسا بالمزيد من الارتباك والانهيارات المدفوعة بقلق من الدخول في انكماش اقتصادي عميق، فقد فقدت البورصة الأميركية ما يزيد على 11 تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ تفشي كورونا. وفي دول مجلس التعاون كان التراجع في أسواق المال هو الأسوأ منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية بما يزيد على 24%.(QNB, 2020)

- **التبادل التجاري**

بعيداً عن الأضرار التي تكبدتها كل دولة على حدة، نجد أن المؤسسات والوكالات الاقتصادية الدولية قد اتفقت على خسائر مبدئية سيسببها تراجع معدّلات النمو والطلب العالمي الناجم في الأساس عن تراجع متوقع ومنطقي لمعدل النمو الصيني، لا سيما أن العملاق الصيني يستحوذ بمفرده على 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة.

وقد صرّحت وكالة أونكتاد بأن صادرات الصين انكمشت بنسبة 2% على أساس سنوي في فبراير الماضي فقط، وهو ما يكلّف دولاً أخرى وصناعاتها حوالي 50 مليار دولار. ووفقا لأونكتاد فإن الدول أو المناطق التي تعاني أعلى خسائر في التصدير بسبب تداعيات الفيروس هي الاتحاد الأوروبي، الذي من المتوقع أن تبلغ خسائره حوالي 15.6 مليار دولار، والولايات المتحدة بخسائر تقدر بـ 5.8 مليارات دولار واليابان 5.2 مليارات دولار وكوريا الجنوبية 3.8 مليارات دولار وتايوان2.7 مليار دولار .(UNCTAD, 2020)

- **النقل الجوي**

كان قطاع النقل الجوي هو الأكثر تضررا بأزمة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وإغلاق العديد من المطارات، للحد من انتقال الفيروس بين الدول وعبر العالم. فقد انخفضت معدلات الرحلات مع المناطق الموبوءة، كالصين وإيطاليا وايران، وتم حظر الطيران بين أميركا وأوروبا، وإغلاق بعض المطارات في الشرق الأوسط، ومع تقلص حركة الطيران حول العالم من المتوقع إفلاس بعض الشركات ووصول خسائر شركات الطيران العالمية إلى 100 مليار دولار، مع انخفاض القيم السوقية لصناعة الطيران.

كما قدرت الهيئة الدولية للنقل الجوي الخسارة في عائدات قطاع الطيران المدني أكثر من 60 مليار دولار، في حال انتشار الفيروس بشكل أوسع. وقالت الهيئة إن أسوأ السيناريوهات هو خسارة 19% من العائدات العالمية في القطاع. (Pearce, 2020)

وأصدرت الكثير من شركات الطيران العالمية الكبرى تحذيرات بشأن تراجع الأرباح المتوقعة، في حين ألغت شركات الطيران منخفض التكلفة في كل أرجاء المعمورة الآلاف من رحلاتها .

وفي بيان على موقعها الإلكتروني، أكدت شركة "فلايبي "التي تعد من أكبر شركات الطيران في بريطانيا أنها دخلت مرحلة الإفلاس وباتت تحت الوصاية .والشركة البريطانية هذه تعد أكبر مشغل للرحلات الداخلية في المملكة المتحدة، حيث كانت تنقل نحو 8 ملايين مسافر سنوياً من 43 مطاراً في أوروبا و28 في داخل بريطانيا، ويعمل لديها 2000 موظف. كما أعلنت شركة الطيران الإيطالية أليتاليا تسريح نحو 4 آلاف عامل لديها مؤقتا. كما أعلنت العديد من الوكالات أن القيود المتصاعدة على التنقل والسياحة بكافة أنواعها قد تؤدي إلى خسائر شهرية لصناعة السياحة العالمية تقدر بحوالي 47 مليار دولار. (أحمد، 2020)

- **أسعار النفط**

تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط الذي تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن أن يتراجع الطلب على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 مابين 4 إلى 10 ملايين برميل/ يوميا، ومن الممكن تغيير هذه التوقعات إلى ما هو أسوأ. (الدوسري، 2020، صفحة 6)

وسرعان ما تلقى الطلب العالمي صدمة أخرى أدت إلى المزيد من إضعافه بسبب حرب الأسعار السعودية الروسية التي أدت بدورها إلى انهيار الأسعار إلى أدنى مستوى لها في عشرين عاما بنسبة 30% إلى ما دون 20 دولارا للبرميل.

ويمكن توضيح تطور أسعار النفط للربع الاول من عام 2020 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور أسعار النفط خلال الثلاثي الأول لسنة 2020

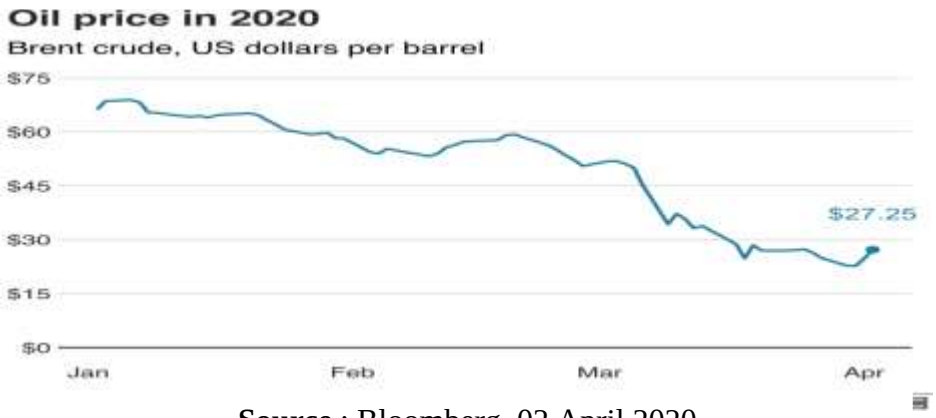

Source : Bloomberg, 02 April 2020

3. السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الدول

كانت استجابة المالية العامة سريعة وكبيرة في كثير من الاقتصادات المتقدمة المتأثرة بالأزمة (كأستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا، بدأ تقديم دعم كبير من المالية العامة للقطاعات والعمالة الأشد تضررا.

ويمكن أن يكون للإجراءات المتزامنة تأثير معزز على الاقتصادات المنفردة، كما أنها ستساعد على إتاحة المجال أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لاستخدام السياسة النقدية في الاستجابة للأوضاع الدورية المحلية، ونظرا لأن أسعار الفائدة الأساسية أصبحت الآن قريبة من الصفر أو أدنى منه في كثير من الاقتصادات المتقدمة الكبرى، فإن الإجراءات غير التقليدية والإرشادات الاستشرافية حول مسار السياسة المتوقع بدأت تشكل الأدوات الأساسية لهذه البنوك المركزية في الفترة المقبلة.

ولأن التداعيات الاقتصادية تمثل في الأساس انعكاسا للصدمات الحادة التي تتعرض لها قطاعات معينة، ينبغي أن يطبق صناع السياسات إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والأسواق المالية:(IMF, 2020)

- توفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة من أجل تخفيف الضغط النظامي.
- استخدام هامش أمان رؤوس الأموال والسيولة لدى البنوك في استيعاب الخسائر وضغوط التمويل.
- ينبغي أن تتخذ أجهزة الرقابة إجراءات موجهة، منها أن تطلب إلى البنوك تقديم خطط معقولة لاستعادة رأس المال.
- تقديم الدعم من المالية العامة – إما في صورة دعم مباشر أو تخفيف ضريبي – لمساعدة المقترضين على سداد قروضهم وتمويل عملياتهم، أو تقديم ضمانات ائتمانية للبنوك.
- تشجيع البنوك على إعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة للأسر والشركات التي تمر بضائقة في الوقت الراهن مع الحفاظ على تقييم شفاف لمخاطر الائتمان.
- تشجيع مديري الأموال على الاستخدام الكامل لأدوات السيولة المتاحة حيثما كان ذلك في صالح أصحاب الحصص المستثمرة .
- تعزيز صلابة الأسواق من خلال إجراءات معايَرة بدقة، ومحددة بوضوح، ومعلنة بالشكل الملائم، على غرار آليات وقف التداول .

ويمكن أن تنظر البنوك المركزية أيضا في اتخاذ إجراءات أخرى لدعم الاقتصاد في هذه الفترة العصيبة. وينبغي أن يحافظ صناع السياسات على التوازن بين حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي

4. تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري:

1.4. تطور فيروس كورونا في الجزائر

انتشرت جائحة فيروس كورونا لعام 2020 في الجزائر ابتداءً من 25 فبراير 2020 ، عندما فُحص ايجابيًا بمرض فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-CoV-2) لعينة من مواطن إيطالي .ثم كُشف عن حالات أخرى مصابة بكوفيد-19، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر 4006 حالة من بينها 450 وفاة حتى 29 أبريل 2020. ويمكن توضيح تطور عدد الإصابات والوفيات والمعافون في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04):تطور عدد الاصابات بفيروس كورونا في الجزائر

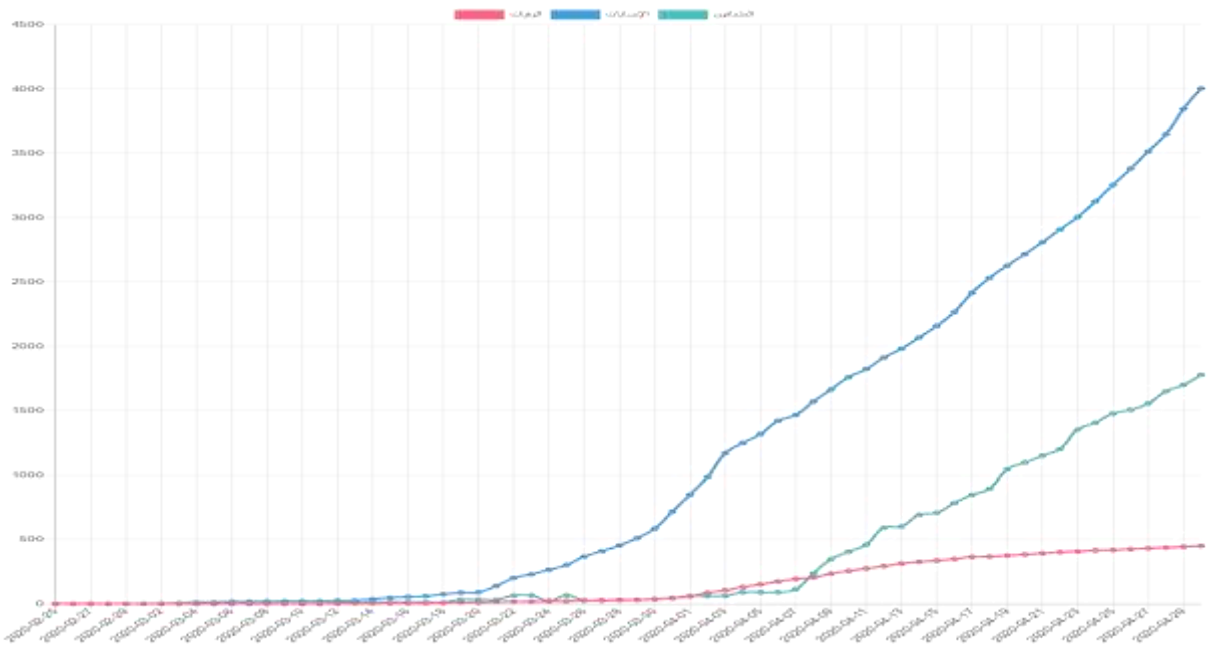

المصدر: (https://elaph.com/coronavirus-statistics-in-algeria.html)

2.4. مؤشرات الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة فيروس كورونا

- **المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري:**

نشر صندوق النقد الدولي تقرير عن التوقعات الاقتصادية العالمية للشهر الحالي في 14 أبريل في سياق عالمي ضربته "أزمة صحية تؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي". ويمكن تلخيص أهم المؤشرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

المؤشرات الكلية	2019	2020	2021
مؤشر الناتج المحلي الاجمالي	٪0.7	٪5.2-	٪6.2
مؤشر أسعار الاستهلاك	٪2	٪3.5	٪3.7
مؤشر معدل البطالة	٪11.4	٪15.1	٪13.9
مؤشر الحساب الجاري	%9.6-	.٪18.3	٪17.1

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، أفريل 2020، ص 23.

حيث يلاحظ من خلال الجدول (1) أنه من المتوقع أن ينخفض **الناتج المحلي الإجمالي** للجزائر بنسبة 5.2٪ في 2020 والذي بلغ 0.7٪ في عام 2019 ؛ قبل أن يتعافى ليصل إلى 6.2٪ في عام 2021.

كما يتوقع أن يرتفع **مؤشر أسعار الاستهلاك** إلى 3.5٪ في 2020 ثم إلى 3.7٪ في 2021 ، مقابل 2٪ في 2019. أما بخصوص الحساب الجاري؛ التي انخفض بنسبة 9.6٪ في 2019، ومن المتوقع أن ينخفض في 2020 بنسبة 18.3٪ وبنسبة 17.1٪ في 2021.

بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع **معدل البطالة في الجزائر** إلى 15.1٪، والذي بلغ في عام2019 حوالي 11.4٪. ثم ينخفض قليلاً ليصل إلى 13.9٪ عام 2021. كما أن سوق الشغل في الجزائر مهيمن عليه من طرف الخواص، حيث يشير الديوان الوطني للإحصاء أن القطاع الخاص يشغل 63% من الطبقة الشغيلة (ONS, 2019)، أي بما يقارب 6.95. مليون فرد يعمل عند الخواص، وأن أغلبهم لديه عقود عمل محدودة المدة، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد كبير جدا من العمال نظرا للنقص الكبير في نشاطات المؤسسات في ظل الوضع الراهن.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(5): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري 2019-2021

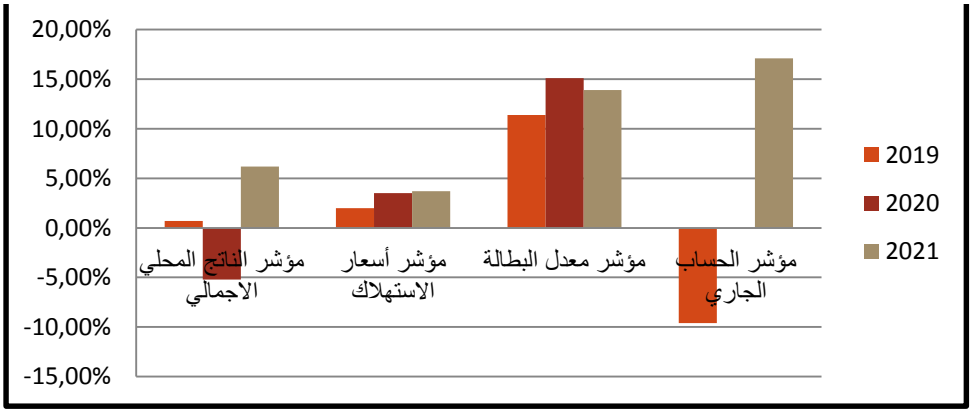

المصدر : من اعداد الباحث استندا لمعطيات الجدول (1)

- **مؤشر أسعار البترول:**

يعتبر البترول المدخل الأساسي للاقتصادي الجزائري حيث يشكل حوالي 95 بالمائة من الناتج الاجمالي، ولقد شهدت أسعار البترول انخفاضا شديدا فوصلت في شهر أفريل في المتوسط، إلى حولي 27 دولار للبرميل، الذي أثر بشكل كبير جدا على الاقتصاد الوطني من خلال فيروس كورونا ومن خلال انخفاض أسعار النفط.

ويتوقع الخبراء انخفاضًا في عائدات المحروقات حتى نهاية مارس 2020 بواحد مليار دولار لتستقر عند 5 مليار دولار، وعند 30 دولاراً للبرميل تصبح 80٪ من الآبار الجزائرية غير مربحة وفقًا لأحدث التقديرات من أوبك والوكالة الدولية للطاقة من المرجح أن تنخفض مداخيل الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 50٪ إلى 85٪ إذا استمرت الأزمة الاقتصادية العالمية في سياق انتشار جائحة كوفيد-19. (الجزائرية، 2020)

3.4. تداعيات فيروس كورنا على القطاعات في الجزائر

- **قطاع للتجارة**

ومنذ بداية الوباء في الصين، تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25٪ من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار. والقطاعات الأكثر تضررا كانت النقل والاطعام والبناء والأشغال العامة. بدورها أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض، والتصدير صافكس عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات المقررة لشهري مارس وأبريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، والمعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون، والمعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة، والألعاب الكوميدية المغاربية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة .ومعرض باتيماتيك للفاعلين في مجال المركبات الصناعية. (اذاعة.الجزائر، 2020)

- **قطاع الصناعة**

حيث يعتمد النسيج الصناعي والاستهلاكي للاقتصاد الجزائري بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبرُ الصين من بين أهمّ مورّدي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأوّلية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدّات الطبيّة والصيدلانية، زيادة على مواد واسعة الاستهلاك، كالمواد المدرسية، والألبسة، وبعض اللوازم المنزلية، كما تُعتبر المصانع الصينية المورّد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توفّر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، وفي ظلّ شلل المصانع الصينية، فإنّ العطب في مسار قطاع الصناعة في الجزائر سيكون كبيرًا.

- **قطاع الخدمات**

حيث يوفّر قطاع الخدمات في الجزائر 60% من فرص العمل، و44% من الناتج الداخلي الخام، و2.2 % من القيمة المضافة، ويتوقع تضرّر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي، حيث أقرت الحكومة الجزائرية قيودًا على الرحلات الجوية، وإغلاقًا للحدود الجوية والبحرية والبرّية، مما تسبّب في انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل، والمعاملات المالية بسبب تراجع حركة الموانئ والمطارات. ويعرف قطاع الفندقة شللًا وصلّ وإلى حدود 80 % تقريبًا، تجدر الإشارة إلى

أن بعض المرافق والفنادق العمومية قد تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج. وعلى غرار قطاع الفندقة، يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قرّرت السعودية تعليق العمرة إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا. ويوفّر قطاع خدمات المطاعم سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة منها أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء. (عمار، 2020)

4.4. الإجراءات والسياسات المتخذة من طرف الجزائر

- **الإجراءات والسياسات المالية:**

قرر مجلس الوزراء الجزائري، باجتماعه الدوري الأحد 22 مارس 2020 خفض الإنفاق بنسبة 30%، بجانب إجراءات أخرى في مواجهة تداعيات فيروس كورونا والتراجع الكبير في أسعار النفط: (العربية.نت، 2020)

- تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار؛
- تخفيض نفقات ميزانية التسيير بـ 50%، دون المسّ بأعباء الرواتب؛
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية، مما سيوفّر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار سنويا؛
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة، أو قيد التسجيل، التي لم يُشرع في إنجازها، ما عدا في مناطق الظل، وكذلك المشروع المتعلّق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة؛
- الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة، وتدعيم وسائل محاربة تفشّي وباء كورونا فيروس، والأمراض الوبائية بصفة عامة؛
- الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع التربية؛
- التكفّل في قانون المالية التكميلي عند إعداده، بخسائر المتعاملين الذين تضرّروا من تفشّي الوباء؛
- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار، من 14 إلى 7 مليارات دولار بهدف الحفاظ على احتياطي الصرف؛
- تشجيع المزيد من الاندماج المالي عن طريق تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة؛
- تشجيع المنتجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر؛
- التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم، واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية؛
- توجيه أولويات قطاع الفلاحة نحو الاستثمار في المواد الزراعية التي توفر الأمن الغذائي للبلاد، ويتعلق الأمر هنا بتشجيع فروع الحبوب وخاصة الذرة، وتلك التي تغطي الحاجيات الوطنية من سكر وزيت وحبوب.

- **الإجراءات والسياسات النقدية:**

أصدر بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات في إطار السياسة النقدية: (الجزائر، 2020)

- تأجيل تسديدأقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19؛
- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛
- تخفيض الحد الادنى لمعامل سيولة البنوك و المؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛
- اعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان، المقتطعة من أموالها الخاصة؛
- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية مرتين ب 25 نقطة أساس إلى 3.25% ثم إلى 3%؛
- تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية مرتين من 10% إلى 8% ثم الى 6%؛
- رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق المالية القابلة للتفاوض على النحو التالي:
  - ✓ مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة : من 90% الى 95%؛
  - ✓ مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من 1سنة إلى أقل من 5 سنوات : من 80% الى 90%؛
  - ✓ مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات : من 70% الى 85%.

5. خاتمة

يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على ركود اقتصادي إن لم يكن انكماشا حادا، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية 2008. وقد يشهد العالم أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وستعتمد هذه الاحتمالات على مدى الانتشار الزماني والمكاني للفيروس، وعمق الأزمة التي سيتسبب فيها، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات بمكن ايجازها في النقاط التالية:

1.5. النتائج

- كلما طال أمد الصراع ضد كورونا أدى ذلك إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين الشركات والبطالة بين المجتمعات، وستكون الفئات الأضعف و"ذوو الدخل الأقل" هم الأكثر عرضة، وستكون لذلك تبعات اجتماعية كبيرة وضغوط هائلة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج الإنقاذ والدعم المختلفة وخفض الضرائب؛
- سيشكل كورونا مع انهيار أسعار النفط أثرا سلبيا مزدوجا على دول المصدرة للبترول مثل الجزائر، وسيشكلان تحديا كبيرا للدول التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أساسا؛
- ان انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وتوقف الآلة الاقتصادية في الصين، سيؤدي إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية ، كما أن انخفاض هذا النشاط سيؤدي بالضرورة إلى تراجع أسعار النفط؛

- من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 5.2٪ في 2020 والذي بلغ 0.7٪ في عام 2019 ؛ قبل أن يتعافى ليصل إلى 6.2٪ في عام 2021؛
- من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 3.5٪ في 2020 ثم إلى 3.7٪ في 2021 ، مقابل 2٪ في 2019؛
- من المتوقع ارتفاع معدل البطالة في الجزائر إلى 15.1٪ ، والذي بلغ في عام2019 حوالي 11.4٪. ثم ينخفض قليلاً ليصل إلى 13.9٪ عام 2021؛
- من المتوقع انخفاض في عائدات المحروقات بواحد مليار دولار لتستقر عند 5 مليار دولار، وعند 30 دولاراً للبرميل تصبح 80٪ من الآبار الجزائرية غير مربحة؛
- تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25٪ من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار. والقطاعات الأكثر تضررا كانت النقل والاطعام والبناء والأشغال العامة؛
- يوفّر قطاع الخدمات في الجزائر 60 %من فرص العمل، و44 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و2.2 % من القيمة المضافة، ويتوقع تضرّر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، الذي يعتبر ثالث قطاعٍ رئيسي في الناتج المحلّي الإجمالي،
- أقرت الحكومة الجزائرية قيودًا على الرحلات الجوية، وإغلاقًا للحدود الجوية والبحرية والبرّية، مما تسبّب في انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل، بسبب تراجع حركة الموانئ والمطارات. ويعرف قطاع الفندقة شللًا وصلّ وإلى حدود 80%؛
- اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الاجراءات غي اطار السياسة المالية أهمها تخفيضميزانية التسيير بنسبة 50% وتخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار؛
- اتخذ بنك الجزائر مجموعة من التدابير في اطار السياسة النقدية من أهمها تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية مرتين من 10% إلى 8% ثم الى 6%، وتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية مرتين ب 25 نقطة أساس إلى 3.25% ثم إلى 3%.

2.5. التوصيات

- أنه من الضروري التفكير في برنامج اقتصادي واستراتيجية اقتصادية جديدة وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وتسهيل التحويلات البنكية وجعل المداخيل خارج المحروقات تعادل 50% من المداخيل الوطنية ؛
- أنه من الضروري تعاون جميع الدول وكبريات المؤسسات الاقتصادية الشفافية المطلقة والتعاون الي أقصى الدرجات لتقليل الآثار المتوقعة، وخاصة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة والتي غالباً ما تتحمّل أكبر الأعباء في أحوال التقلبات والأزمات الاقتصادية الكبرى؛
- ألا تكتفي المنظمات الدولية بتوفير مساعدات للحكومات لمواجهة انتشار الفيروس وتوفير الإمدادات الطبية، وأن يمتد عملها الي الرقابة على انفاق تلك الأموال لضمان وصولها إلى المستحقين الحقيقين. حيث يشكل التعاون الوثيق متعدد الأطراف مطلبا ضروريا للتغلب على آثار الجائحة، بما في ذلك لمساعدة البلدان التي تفتقر إلى الموارد المالية على مواجهة الصدمة الصحية والتمويلية المزدوجة، ولتوجيه المعونة للبلدان التي تمتلك نظما ضعيفة للرعاية الصحية.

6. المراجع

Bloomberg.(2020) .

capitaleconomics.(2020) .

IIF. (2020). Capital Flows Report Sudden Stop in Emerging Markets. London: The Institute of International Finance.

IMF. (2020). Joint Statement by the Chair of International Monetary and Financial Committee and the Managing Director of the International Monetary Fund. Consulté le 03 28, 2020, sur https://www.imf.org/

Pearce, B. (2020, April 07). COVID-19Wider economic impact from air transport collapse. Retrieved from Source: IATA Economics : https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/third-impact-assessment/

QNB .(2020) .Fedcuts interest rates to zero and pours liquidity into the system.

UNCTAD.(2020) .

اذاعة.الجزائر. (18 03, 2020). كورونا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير تأجل جميع التظاهرات المبرمجة لشهري مارس وأفريل. تم الاسترداد من https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200318/191156.html

العربية.نت. (22 03, 2020). تم الاسترداد من https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/

بنك الجزائر. (2020).

ذكر الله أحمد. (2020). فيروس كورونا والاقتصاد الدولي: هل نحن مقبلون على كساد عالمي؟ تم الاسترداد من https://www.trtarabi.com/issues/-24619

عبد العزيز الدوسري. (2020). تداعيات أزمة كورونا: اسواق النفط. دراسات ، 1-9.

لشموت عمار. (05 افريل, 2020). تداعيات فيروس كورونا.. شللٌ اقتصادي واجتماعي في الجزائر 05 أبريل 2020 .). تم الاسترداد من ultraalgeria: https://ultraalgeria.ultrasawt.com

وكالة الانباء الجزائرية. (03, 2020). محروقات: مداخيل الجزائر بلغت 5 مليار دولار حتى نهاية فبراير. تم الاسترداد من http://www.aps.dz/ar/economie/85489-5